CCass,09/09/2009,

Identification			
Ref 20571	Jurisdiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 0
Date de décision 09/09/2009	N° de dossier 428/4/1/07	Type de décision Arrêt	Chambre Statut personnel et successoral
Abstract			
Thème Civil		Mots clés Maladies mortelles, Discernement, Dernière maladie	
Base légale		Source Revue : Rihab Al Mahakim رهاب المحاكم Année : Juin 2010 Page : 22	

Résumé en français

Dans le cadre de la dernière maladie, la doctrine n'exige pas que la personne soit dépourvue du discernement, il suffit d'être atteint de l'une des maladies que les médecins jugent susceptibles de donner la mort qui doit intervenir dans un délai d'un an. Le malade doit être en mesure de gérer ses affaires.

Texte intégral

المجلس الأعلى
غرفة الأحوال الشخصية
ملف عدد 428/4/1/07
صادر بتاريخ 2009/09/09

الوقائع:

بناء على عريضة النقض المرفوعة بتاريخ 11 غشت 2006 من طرف الطالبين المذكورين أعلاه بواسطة نائبيهم الأستاذ طيار محمد و إلزامية إلى نقض القرار رقم 3428 الصادر بتاريخ 07/04/2001 عن محكمة الاستئناف بالدار البيضاء في الملف عدد 8940/97.

و بناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974 .

و بناء على الأمر بالتخلي الصادر بتاريخ 10/6/2009 .

و بناء عن الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 9/9/2009.

و بناء على المناداة على الطرفين و من ينوب عنهما و عدم حضورهم.

و بعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد احمد الحضري.

و الاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد عمر الدهراوي و الرامية إلى نقض القرار المطعون فيه.

و بعد المداولة طبقا للقانون:

حيث يؤخذ من وثائق الملف و من القرار عدد 3428 الصادر عن محكمة الاستئناف بالدار البيضاء بتاريخ 17/4/01 في القضية عدد 8940/97 ان الطالبين ورثة نفود حمو أرملته الراوي فاطمة و أبناءه محمد و مريم و عائشة و عبد السلام و عبد الله و عربية تقدموا بتاريخ 18/10/1993 بمقال بواسطة نائبيهم الأستاذ مولاي عبد العزيز الإدريسي المشطاني في مواجهة خياط فاطمة بأصالة عن نفسها و نيابة عن ابنيها القاصرين نفود بوشعيب و نفود محمد ادعوا فيه أن مورثهم نفود حمو قد أبرم و هو على فراش الموت صدقة لفائدة أرملته الثانية المدعى عليها وولديها منه تتعلق بالعمارة موضوع الرسم العقاري عدد 66919/س، و انه كان يعاني من مرض عضال حسب تقرير طبيبه المعالج و ادخل إلى المصححة قبل أيام قليلة من إبرام عقد الصدقة 29/6/93 حيث وافته المنية بتاريخ 13/7/93 بحيث لم يمضي عل عقد الصدقة أكثر من خمسة عشر يوما مما يجعل تصرفه باطلا لوقوعه في مرض الموت و التمس إبطال عقد الصدقة الموثق تحت عدد 2169 صحيفة 115 و تاريخ 29/6/93 فأجاب الطرف المدعى عليه بان عقد الصدقة يتضمن الإشارة إلى أن المتصدق و أن كان مريضا فانه كان صحيح العقل تام الإدراك و التمييز و لذلك فان العقد يكون صحيحا لصدوره من شخص يتميز بالإدراك و التمييز كما هو ثابت من معاينة شاهده و هو ما يكفي في صحة العقود كما أن الحيازة ثابتة بمعاينة البينة و بالتسجيل في الرسم العقاري و التمسوا الحكم بعدم قبول الدعوى و بعد إجراء البحث و انتهاء المناقشة قضت المحكمة الابتدائية برفض الطلب و هو الحكم الذي كان محل استئناف من الطالبين الذين ركزوا استئنافهم على ما سبق أن أثاروه في المرحلة الابتدائية و إن مورثهم كان في حالة مرض الموت و هي الحالة التي شرحها الفقهاء على أنها الخوف من الهلاك نتيجة الإصابة بمرض خطير يؤدي بالفعل إلى الموت و هي الحالة التي تنطبق على مورثهم الذي ادخل منها بعد أسبوع رغم معارضة الأطباء قصد إبرام عقد الصدقة و إرجاعه في اليوم الموالي في غيبوبة و يصرح الأطباء بان حالته ميئوس منها و هذا التوقيت يعتبر قرينة على انه لم يتصرف بإرادته و لكنه حمل

على التصرف حملا، و التمسوا إلغاء الحكم الابتدائي و الحكم من جديد وفق الطلب و بعد استنفاد أوجه الدفع و الدفاع أنهت محكمة الاستئناف الإجراءات بإصدارها قرارها القاضي بتأييد الحكم الابتدائي و هذا هو القرار المطعون فيه بثلاث وسائل.

في شان وسيلة النقض الثانية:

حيث ينعي الطالبون على القرار المطعون فيه خرقه لقاعدة قانونية و ذلك بتقديم شهود النفي على شهود الإثبات ذلك أن الشهود الذين حضروا أمام المحكمة صرحوا أن الهالك المتصدق كان لا يعرف زواره ولا يستطيع القيام بحاجياته اليومية و أن الطبيب المعالج أكد أن الحالة الصحية للهالك لم تكن تسمح له بالخروج من المستشفى، و إن الذي يؤكد ما جاء في شهادة الطبيب أن ذوي الهالك أرجعوه إلى المصحة بمجرد ما أنجزوا رسم الصدقة أي بعد ثلاثة أيام من خروجه منها ثم ادخل مباشرة في غيبوبة مستمرة إلى أن مات و أن عدلي الصدقة شهدا بتلقيهم للشهادة من المتصدق و هو في حالة مرض و أن شهود الإثبات مقدمون على شهود النفي و المحكمة عكست هذه القاعدة و عرضت قرارها للنقض.

حيث صح ما نعتة الوسيلة ذلك أن مرض الموت لا يشترط فيه الفقهاء فقدان المريض للإدراك و التمييز و إنما يكفي أن يكون من الأمراض التي يحكم الأطباء بكثرة الموت فيها و أن يتصل بالموت داخل سنة و يعجز فيه المريض عن القيام بشؤونه و المحكمة لما لم تتحقق من هذه الشروط و مدى توفرها في النازلة و اكتفت فقط بالقول بان مرض الموت غير ثابت لعدم فقدان المريض الإدراك و التمييز تكون قد أساءت تعليل قرارها المنزل منزلو انعدامه و عرضت قرارها للنقض.

لهذه الأسباب:

قضى المجلس الأعلى بنقض و إبطال القرار المطعون فيه و إحالة القضية و طرفيها على نفس المحكمة للبت فيها من جديد بهيئة أخرى طبقا للقانون و تحميل المطلوبين المصاريف. و به صدر القرار و تلي بالجلسة المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى بالرباط.

الهيئة الحاكمة : الأستاذ إبراهيم بحماني رئيس الغرفة

و السادة المستشارين احمد الحضري مقررا و زهور الحر و محمد ترابي و حسن منصف أعضاء.

و بمحضر المحامي العام السيد عمر الدهراوي و بمساعدة كاتبة الضبط السيدة نجوى الوهبي.

هيئة الدفاع: الأستاذ محمد الطيار.